

ملخص:

أكدت العديد من الدراسات القانونية والاقتصادية بأن المناولة الصناعية في الجزائر لازالت في بداية الطريق، وتشهد تأخراً ملفتاً واهتماماً ضعيفاً بالرغم من اهميتها وضرورتها في تسيير الحياة الاقتصادية في البلاد. ولعل من السبل الممكنة لترقية هذه المناولة توفير مقاربة متميزة من التشريعات والاليات والأدوات الممكنة لترقيتها، عن طريق الاقتداء بتجارب الدول الصناعية الكبرى التي سبقت الجزائر في تفعيل المناولة الصناعية إن لم نقل هي التي كانت السبب في وصول هذه الدول الى مصاف الدول الكبرى.

الكلمات المفتاحية: المناولة الصناعية - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - الاقتصاد - الاستثمار - الصناعة - التنمية.

Summary:

Numerous legal and economic studies have confirmed that industrial handling in Algeria is still at the beginning of the road, and is witnessing striking delay and weak interest despite its importance and necessity in the conduct of economic life in the country.

Perhaps one of the possible ways to upgrade this handling is to provide a distinct approach of legislation, mechanisms and possible tools to upgrade it, by following the experiences of the major industrial countries that preceded Algeria in activating industrial handling if not the transfer that was the reason for these countries to reach the ranks of the major countries.

Key words: industrial handling - small and medium enterprises - economy - investment - industry - development.

مقدمة:

تعتبر المناولة الصناعية من أسمى مظاهر التعاون الاقتصادي وأرقى وسيلة لترباط نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يؤدي في النهاية الى النهوض بالتنمية والاقتصاد داخل المجتمع.

وما يفسر - أسباب عجز الجزائر بالالتحاق بالدول المتقدمة اقتصادياً أن هناك ضعف ملحوظ من الاهتمام للمتعاملين بقطاع المناولة الصناعية والاستثمار في مشاريع ذات أولوية وطنية كبرى، واتجاههم إلى الاستثمار في

قطاعات اقتصادية بسيطة أخرى لا ترقى أن تكون عامل دفع حقيقي للاقتصاد الجزائري كالصناعات الغذائية أو الدوائية مثلاً.

ومما لاشك فيه أن الاستثمار في الجزائر يعتمد على المؤسسات الاقتصادية والشركات التي تجعل من المناولة الصناعية وسيلة دفع بالاقتصاد وعامل استراتيجي فعال لتطوير قدراتها التنافسية وتحقيق نمو صناعي مُلفت. أدركت الكثير من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وآسيا أن المناولة الصناعية تعد محوراً أساسياً للتسيير المؤسساتي وعامل استراتيجي لتفعيل المنشآت الصناعية التي تمكنها بواسطة هذا النشاط من جعله أسلوب حقيقي للتنمية وتطوير منتجاتها ورفع قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية إلى جانب تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى.

ولا يخفى على أحد أن الجزائر تملك عدد لا يستهان به من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يسمح لها بأن تنشط في مجال المناولة الصناعية في الجزائر ويحصى الخبراء على ما يزيد عن ألف مؤسسة يمكنها العمل في مجال الصناعة عامة والصناعة الميكانيكية بالخصوص وفي قطاع البناء أيضاً.

1- فرضية الدراسة

تستند فرضية الدراسة على مايلي:

"تؤدي المناولة الاقتصادية دور فعال في استراتيجية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الشركات بمختلف أنواعها، وتبعث دفعا جديدا لها في الارتقاء بمستوى الاستثمار وبالتالي رفع من معدل نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر".

2- هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان أثر المناولة الاقتصادية في الشركات والمؤسسات على الاستثمار الوطني ومدى فاعليتها لتحسين الاداء الاقتصادي لهذه المؤسسات، وذلك من خلال توضيح طبيعة هذه المناولة الاقتصادية واهم المفاهيم المتعلقة بذلك وكذا دورها الفعال وأهميتها في مجالات الاستثمار المختلفة، للوصول من خلالها إلى أثر ذلك على القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجزائر. من خلال بناء نموذج قياسي يساعد على تحليل هذه العلاقة، وكذلك تسعى الدراسة في تسليط الضوء على نظرة الحكومة إلى الدور الذي تؤديه هذه الشركات في تطوير الاستثمار وتأثيرات ذلك على نمو القطاع الاقتصادي.

3- أهمية الدراسة

تتميز الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة في أنها تسلط الضوء على التعريف القانوني للمناولة الاقتصادية واثرها في بناء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وبعث استثمار مباشر يآثر على نمو القطاع

الاقتصادي، بينما ركزت أغلب الدراسات السابقة على الجانب الاقتصادي فقط، كذلك تتميز الدراسة الحالية في أنها تطرق في الجزائر، في حين أن الدراسات السابقة طبقت على دول عديدة ومختلفة، بالإضافة الى ذلك نجد أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تناولت هذا الموضوع في ظل التطورات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر.

4- نطاق الدراسة

تُطبق هذه الدراسة في الجزائر بسبب الدور الإيجابي الذي تلعبه المناولة الصناعية وتأثير ذلك على القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى اهتمام الجزائر مؤخراً بتطوير هذه القطاعات وفي كل المجالات (الصناعي والفلاحي والسياحي...)، مما استدعى ضرورة البحث عن الدور الذي تقوم به هذه المناولة في نمو القطاع الاقتصادي عبر التحكم في استراتيجية تسيير هذه المؤسسات الاقتصادية.

5- منهجية الدراسة

تَعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة من خلال شرح المفاهيم وتوضيح أهمية مجالات اعتماد المناولة الاقتصادية في تطوير مردودية المؤسسات وبعث الاستثمار الفعال.

6- مشكلة الدراسة

تمر الجزائر بمرحلة جديدة تتمثل في السعي للتطور في كافة القطاعات مما يستدعي ضرورة الحصول على مصادر تمويل من الداخل والخارج، لذلك اتجهت إلى الاعتماد على المؤسسات الجزائرية الخاصة من جهة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل عملية التنمية بشكل أكبر والتسريع من تحقيقها.

ويلاحظ أن هذه المؤسسات تستفيد بشكل قوي من التحفيزات القانونية والتجارية، حتى ترفع من مستوى النمو الاقتصادي للميزانية العامة، مما يستوجب بعث حركة فعالة ومجدية لمساعدة هذه المؤسسات للنهوض بالاقتصاد الوطني عن طريق تفعيل نظام المناولة الصناعية.

وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

- كيف نظم المشرع الجزائري موضوع المناولة الصناعية وماهي السبل الناجمة لترقيتها خدمة للاقتصاد والتنمية في الجزائر؟

7- تقسيم الدراسة

لغرض دراسة هذا الموضوع والجواب على الاشكالية المطروحة سابقاً، لابد أن نتناول بالبحث من خلال التطرق للمحورين الأساسيين التاليين:

1- التنظيم القانوني للمناولة الصناعية

2- دور المناولة الصناعية في تنمية اقتصاد المؤسسات

المطلب الأول: التنظيم القانوني للمناولة الصناعية (التعاقد من الباطن)

لم يخلوا أي مجال من المجالات المختلفة من الدراسة من طرف الباحثين، وقد تمكن الكثير من المختصين في هذا المجال من توضيح المفاهيم القانونية المرتبطة بموضوع المناولة الصناعية وتحديد الاطار القانوني الذي ينظم ويوضح جلياً المقصود منها، ومن خلال ذلك سنتناول مفهوم المناولة الصناعية (الفرع الاول) وانواعها(الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم المناولة الصناعية

خصص المشرع الجزائري للمناولة مادتين في القانون المدني رقم 05/07¹ (م 564 و565) تحت الفصل الأول من الباب التاسع المتضمن العقود الواردة على العمل، وتحت القسم الثالث منه سهاها بالمقاول الفرعية، حيث نصت المادة 564 على تعريف للمقاول الفرعية كالآتي: "يجوز للمقاول أن يوكل تنفيذ العمل في جملته أو في جزء منه الى مقاول فرعي إذا لم يمنعه من ذلك شرط في العقد أو لم تكن طبيعة العمل تفترض الاعتماد على كفاءته الشخصية، ولكن يبقى في هذه الحالة مسؤولاً عن المقاول الفرعي تجاه رب العمل"، أما المادة 565 فتتص على حقوق المقاوليين الفرعيين والعمال.

أما المرسوم الرئاسي 247/15 المعدل والمتمم² فقد اورد مصطلح التعاقد من الباطن ضمن القسم السادس الفصل الرابع تحت تسمية المناولة، من خلال خمسة مواد(من م140 الى م 144)، وبين من خلال ذلك تعريف المناولة بناء على نص المادة 140 حيث: "يمكن للمتعاقد المصلحة المتعاقدة منح تنفيذ جزء من الصفقة بواسطة عقد مناولة حسب الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم"، وعليه فقد بين المتعاقد الاصيلي(صاحب الصفقة) والمناول اللذان يعملان مع بعض لتنفيذ الصفقة لفائدة المصلحة المتعاقدة.

كما نصت أحكام هذا المرسوم على مسؤولية المتعاقد المتعاقد، والشروط القانونية للجوء الى المناولة، ووجوب ابرام عقد المناولة وفق شكلية معينة نصت عليه المادة 144 من هذا المرسوم.

¹ القانون المدني الجزائري الصادر بالأمر 58/75 المؤرخ في 26/09/1958 المعدل والمتمم بالقانون 05/07 المؤرخ في 13/05/2007(ج ر 31).

² القانون 247/15 المؤرخ في 16/09/2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام المعدل والمتمم(ج ر 50 لسنة 2015).

إن تطور المناولة مرتبط أساساً بتاريخ الصناعة، ونأخذ مثال على ذلك صناعة السيارات والتي لا تشمل كل الصناعة، ولكنها تمدنا بفكرة واضحة عن المناولة الصناعية من حيث خاصيتها وتداولها على المستوى العالمي¹.

أ- الصناعة التقليدية : عند ابتكار السيارة كانت في أولى مراحل تطورها تصنع من طرف الصناعيين بطريقة تقليدية، بحيث كانت جميع القطع المكونة لها تنجز عن طريق اليد أو بواسطة آلات بدائية، وقطع الغيار لا تستبدل بل هي ثابتة، كما أن التعاون بين المؤسسات لم يكن موجوداً بل نجد الحيلة وعدم الثقة بين مختلف المؤسسات هو الذي كان ينجح على المناخ في تلك الحقبة من الزمن، وهذه الخاصية لم تكن تتمتع بها صناعة السيارات فقط بل كانت تشمل جميع الصناعات تقريباً.

ب- الصناعة المكثفة : تحت ضغط قانون اقتصاد السوق والمتطلبات الاقتصادية العالمية، عرفت الصناعة ثورة أولى مع ظهور الصناعة المكثفة التي كان ينبغي عليها سد الاحتياجات الخاصة لتطوير المنشآت القاعدية (السكة الحديدية، الجسور، السكن)، وبعد ذلك الاحتياجات الكبيرة من العتاد لمواجهة الحرب العالمية الأولى (1914-1918)... ففي سنة 1914 قام الصناعي بأول عملية تصنيع مكثفة، وأنجز أول سلسلة لتركيب السيارات والتي عرفت فيما بعد بالتاليورية، وتم من خلالها إنجاز كمية كبيرة من القطع في وقت قياسي مع تخفيض سعر التكلفة .

لقد كانت مفخرة الصناعيين خلال تلك الحقبة هي أنهم يقومون بعملية التصنيع جميعاً بمفردهم، وأن الشركات الكبرى كانت تملك المواد الأولية بمفردها ولا تحتاج لمصرف آخر لتزويدها بالمواد التي تتطلبها العملية الإنتاجية.

ج- ظهور الصناعة والمناولة الصناعية: في هذه المرحلة الصناعيون الكبار أبدعوا في وضع مقاييس داخلية من أجل عقلنة احتياجاتهم في قطع الغيار وبعض المكونات الأخرى التي تدخل في منتجاتهم، ويفعل متطلبات الإنتاج والمنافسة راح الصناعيون يستثمرون في مجال التجهيزات الدقيقة في جميع المجالات واعتمدوا في ذلك على اختصاصيين أكفاء .

ولقد عجلت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) من زيادة الاحتياجات الصناعية لمواجهة طلبات تدعيم ضروريات الحرب الكبيرة من جهة، واحتياجات إعادة الإعمار للبلدان المتضررة من جراء الصراع العالمي آنذاك، في هذا المناخ بدأ يظهر دور المناولة الصناعية في سد احتياجات المعارك الطاحنة من العتاد الحربي كالتنقل

¹ غربي سامية، المناولة من الباطن كاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2004/2003.

والهيكل القاعدية وغيرها... وهكذا تحول الحرفيون الصغار إلى صناعيين، وتمثلت الصناعات آنذاك في التصليح والصيانة، صناعة قطع الغيار واللوازم الاستهلاكية، صناعة القطع المنفصلة للتركيب الأولي صناعة قطع معدة للتجميع، صناعة المنتجات النهائية.

وشينا فشيئا وجد الصناعيون أنفسهم أمام مواجهة الظروف التنافسية التي أجبرتهم عن البحث عن الإنتاجية والجودة، وفي هذا الجو ظهر مجال المناولة الصناعية، الذي يستطيع تلبية احتياجات الصناعيين بسبب المهارة والقدرة المتوفرة وكذلك التخصص وسعر التكلفة.

أما في سنوات الستينات، فقد قام الصناعيون اليابانيون بدراسة خصائص إنتاج الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وقاموا بتحديد مساوئ الإنتاج المكثف، وطوروا طريقة جديدة للإنتاج معتمدة على الجودة والتخصص وكذلك الوقت.

هذه الطريقة سمحت لهم بتحقيق إنتاجية عالية، واعتمدت فيما بعد من طرف جميع الصناعيين في العالم بداية من سنوات الثمانينات، وهذا بدوره سوف يفرض ضرورة وضع حيز تطبيق المواصفات العالمية وتطوير العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في المناولة الصناعية من حيث القدرة، التخصص والصيانة، فالصناعيين يلجؤون إلى المناولين الصناعيين وذلك إما لأسباب اقتصادية أو ظروف خاصة بالإنتاجية، فالمؤسسة المعزولة لا يمكنها الحصول على استثمارات تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف المرجحة .

أما في التسعينات فأصبحت المناولة التخصصية هي القاعدة العامة وعلى المناولين أن يعتمدوا الوظائف التالية:¹

* البحث والتنمية.

* الاستثمار والتكوين.

* إدخال التبادل الإعلامي للمعطيات

* ضمان الجودة

* تقليص قائمة المزودين والمناولين

* ارتفاع الحاجيات إلى الكفاءات والموارد المالية

* ضرورة الاستمرارية والثقة في العلاقات مع المناولين..

¹ رفيق الأشقر ، حول استراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006

لم تحض المناولة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1963-1988 باهتمام السلطات العمومية، نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك، و الذي لم يسمح ب بروز مؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة التابعة للقطاع العام و بصورة جد محدودة، و هذا رغم إشارة التقدير التمهيدي للمخطط الرباعي (1974-1977) إلى الدور الذي تلعبه المناولة باعتبارها أسلوب هام في تحقيق الانسجام في عملية تصنيع السلع التجهيزية و السلع التحويلية، كما تناول القانون المدني الصادر في 26 سبتمبر 1975 المناولة الفرعية بشكل عام بمناسبة تطرقه للعقود الواردة على العمل، حيث قرر حق المناول الفرعي في إقامة دعوى مباشرة ضد رب العمل عند امتناع المناولة الأصلي عن دفع مستحقات الأعمال المنجزة¹.

مما بين أنه لم تكن هناك سياسة واضحة للمناولة، فمن الناحية الاقتصادية نلاحظ غياب لكل أنواع التنسيق بين الوحدات الداخلية للمؤسسة و المؤسسات المناولة، أما من الناحية التشريعية فلا وجود لنصوص قانونية تتناول المناولة بالدراسة من كل جوانبها.

لكن مع بداية سنة 1988، شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية و القيام بإصلاحات اقتصادية، حيث أعادت الاعتبار للاستثمارات الخاصة و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال صدور قانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص²، و الذي كان له دور كبير في إعطاء دفع قوي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسات المناولة، والساح لها بالاستثمار في مجالات متعددة.

واستمررا في سياسة الإصلاحات الاقتصادية، قامت الجزائر بإعادة هيكلة وخصوصة المؤسسات العمومية، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات المناولة كفروع للشركات الكبرى.

ومع بداية التسعينيات جاء قانون الصفقات العمومية الصادر بتاريخ 09 نوفمبر 1991 المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 301-03³ والذي خصص قسم منه للمقاوله الفرعية باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ المشاريع الكبرى، ثم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة و الشركاة في 11 ديسمبر 1991 وفقا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و بمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة و التي أعطت دفعا قويا في مجال إقامة علاقات مناولة.

وفي الواقع لم يكن هناك نص قانوني صريح يترجم اهتمام الدولة بقطاع المناولة ضمن الخيارات الاستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر، وقد سد هذا الفراغ نسبياً بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات

¹ العايب عزيزو، دور التشريعات في تنمية المناولة الصناعية، المؤتمر العربي لأول للمناولة الصناعية، الجزائر 2006

² قانون رقم 88/25 المؤرخ في 19.07.1988 المتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص.

³ مرسوم رئاسي رقم 301/03 المؤرخ في 11/09/2003 يعدل ويتم المرسوم الرئاسي 250/02 المؤرخ في 24/07/2002 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية (ج ر 55).

الصغيرة و المتوسطة¹، حيث ركز على ضرورة الاهتمام بالمناولة باعتبارها وسيلة ناجعة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و أكثر النشاطات جلباً للاستثمار.

وانطلاقاً من هذا القانون وضعت الجزائر استراتيجية وطنية لتنظيم و ترقية المناولة، والتي تجسدت في إنشاء المجلس الوطني للمناولة و كذلك إنشاء شبكة بورصات المناولة.

فبالنسبة لشبكة بورصات المناولة فقد بدأت في العمل سنة 1991 مع إنشاء أول بورصة للمناولة بالجزائر تطبيقاً لمشروع « UNIDO »² و التي تبعتها ثلاثة فروع أخرى بقسنطينة سنة 1993، ثم وهران سنة 1997، ثم غرداية سنة 1998 .

أما عن المجلس الوطني للمناولة فتم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أبريل 2003 الذي يتناول بيان تكوين و تنظيم و سير هذا المجلس، مع توضيح للمهام المنوطة به و المتمثلة في:

- اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق اندماج احسن للاقتصاد الوطني
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينها

ثالثاً: مفهوم المناولة الصناعية

مصطلح المناولة الصناعية هو مصطلح متعارف عليه في دول المغرب العربي و دول شمال أفريقيا، أما بالنسبة للدول العربية في المشرق العربي فالمصطلح المتعارف عليه هو التعاقد من الباطن أو المقاوله من الباطن و تسمى بالفرنسية **La sous-traitance** أما بالإنجليزية فتسمى ب: **Outsourcing**. و سنورد فيما يلي أهم التعاريف التي تناولت المناولة الصناعية .

وهناك عدة تعريفات للتعاقد من الباطن، نذكر منها :

* التعاقد من الباطن هو عبارة عن عقد باطني (عقد فرعي) يعطي لشركة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما تسمى "صاحبة الشغل" بتكليف شركة أو جهة أخرى تسمى "المتعاقد من الباطن"، بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله¹.

¹ القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

² منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO "United Nations Industrial Development Organization"

و يتضمن هذا التعريف ثلاثة عناصر:

- صاحب الأشغال (مالك المشروع)

- صاحب العقد الرئيسي

- المتعاقد من الباطن (المتعاقد الفرعي).

إضافة إلى وجود عقدين: عقد رئيسي يربط بين صاحب المشروع بالشخص الحاصل على العقد الرئيسي- من جهة، وعقد من الباطن يربط هذا الأخير مع المتعاقد من الباطن من جهة أخرى، وينطبق هذا المفهوم على عدة قطاعات منها: البناء والأشغال العمومية أي الممتلكات غير المنقولة، كما يشمل مجال القطاع الصناعي في حالات استثنائية، وذلك لصعوبة توافر العناصر الأساسية لهذا التعريف في التعاقد الصناعي.

يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن، ما لم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك في العقد الرئيسي-، حيث يشمل التعامل الثانوي جزءا من موضوع الصفقة في إطار التزام تعاقد يربط المتعامل الثانوي مباشرة بالمتعامل المتعاقد التابع للمصلحة المتعاقدة.

نلاحظ أن المقاول من الباطن هي أن يلجأ شخص معين "المقاول" Entrepreneur إلى شخص آخر "المقاول من الباطن" (Sous-traitant) لإنجاز المشروع أو جزء منه ما لم ينص عقد المقاول على خلاف ذلك ونجده يكون إما تعاون مباشر أو غير مباشر.

وبذلك يمثل مفهوم التعاقد من الباطن أحد أشكال العلاقات بين المنشآت بما يمثل شبكات من الصناعات، والتي تمثل نمط العلاقات الأفقية بين المنشآت، ويشير مفهوم التعاقد من الباطن إلى أحد أشكال الاعتماد المتبادل بين الوحدات الإنتاجية، حيث تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى، وذلك وفقا للمواصفات والجدول الزمني الذي تحددها الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها.

وباختصار تعرف المناولة الصناعية (أو التعاقد الصناعي) بأنها: "جميع الالتزامات، في مجالات الإنتاج والخدمات الصناعية (من : مكونات - منتجات - إكسسوارات - خدمات) التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر طبقا لعقد متفق عليه وملزم للطرفين بما يضمن استمرار العلاقة وخدمة المنافع المشتركة"².

فهو عبارة عن أسلوب زيادة الاستغلال الأمثل لطاقت الإنتاج المتوفرة لدى المصانع المنتجة للمكونات وقطع الغيار والخدمات الوسيطة من خلال ربطها بالمصانع المستهلكة لتلك المدخلات. مما يؤدي إلى زيادة الترخيص

¹ آيت زيان كمال، المناولة الصناعية كعامل استراتيجي لتفعيل التنمية الصناعية في المنطقة العربية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006.

² عبد الرحمن بن جدو، واقع ومستقبل المناولة الصناعية في المنطقة العربية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006.

وبالتالي التخصص ورفع الكفاءة وتحسين الجودة والضغط على التكاليف ورفع القدرة التنافسية وتطوير أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وتسمى المنشأة التي تقوم بالتكليف أو طلب العمل بالمنشأة "الأمرة بالأعمال" والمنشأة التي تقوم بالأعمال، المنشأة "المنفذة أو المناولة".¹

وعليه فإن هذا المفهوم يقوم على أساس وجود عنصرين أساسيين هما:

- وجود علاقة مباشرة بين المنشأة الأمرة بالأعمال وشبكة المنشآت المنفذة لها أو المجهزة.

- وجود عقد ينظم العلاقة ويصون المصالح المشتركة بين المنشآت الأمرة بالإعمال والمؤسسات المنفذة.

كما نجد أيضا أن هناك تعريف اخر للمناولة الصناعية من الوجهة الاقتصادية فهي:

عقد يتم إبرامه بين مؤسستين، المؤسسة الأولى تدعى "الأمرة" والثانية تدعى "المنفذة" والتي عادة ما تكون صغيرة ومتوسطة الحجم، وتلتزم كل منها بشروط توضع مسبقا، وهذا في إطار التعاون الصناعي، حيث توكل المؤسسة "الأمرة" المؤسسة "المنفذة" لإنتاج أو تصنيع أجزاء أو قطع أو تقديم خدمات، ذلك من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج وتعظيم المكاسب وتحسين جودة منتوجها والتخصص في العمل، وتعود كذلك بالفائدة على المؤسسات المنفذة، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين القدرة التنافسية والحصول على الدعم المالي وتحقيق وفورات الحجم.²

الفرع الثاني: أنواع وصيغ المناولة الصناعية

يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة والقدرة على الاستجابة للاستخدامات المختلفة وبأخذ أشكالاً متعددة ومتنوعة حسب الأهداف والأعمال المطلوب إنجازها، كما تتنوع صيغ المناولة الى عدة صيغ مختلفة، من حيث طبيعتها ومن حيث المدة وغيرها، حيث يمكن تصنيفها حسب كالاتي:

أولا: انواع المناولة الصناعية حسب طبيعتها

إن المجال الصناعي عادة ما يكون مبني على معيارين: القدرة على الإنتاج والتخصص التقني للمؤسسة، فإن هذا التصنيف يندرج ضمنه نوعان:

¹ نور الدين بويقوب، المناولة الصناعية-التجربة المغربية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006.

² ليليا بن منصور، وفاء سعيدي، مقال بعنوان: "سبل ترقية المناولة الصناعية في الجزائر على ضوء تجارب الدول المتقدمة، مجلة الاقتصاد الصناعي،

عدد 12(3)، جوان 2017.

1-مناولة على أساس القدرة على الإنتاج (أو طاقة الإنتاج)

في حالة ما إذا كانت القدرة الإنتاجية للمؤسسة التي تعطي الأوامر ليست كافية لتنفيذ وتحضير طلبية ما، وفي حالة ما إذا لم ترغب أو لم تستطع رفع طاقتها الإنتاجية فإنها تلجأ إلى المقاول من الباطن، هذا النوع يستعمل خاصة إذا كان حجم الطلبات التي تحصل عليها المؤسسة التي تعطي الأوامر متغير باستمرار.

2-مناولة على أساس التخصص

في هذه الحالة المؤسسة التي تعطي الأوامر تلجأ إلى المقاول من الباطن الذي يتوفر على المعدات والتجهيزات والآلات المتخصصة وكذلك على مستخدمين مؤهلين متمكنين من تنفيذ مهام إنتاجية دقيقة ومعقدة، هؤلاء المقاولين من الباطن لهم كفاءات ومهارات تقنية جد متخصصة تتعلق بمكونات الإنتاج، والعلاقة التي تربط المؤسسة التي تعطي الأوامر والمقاول من الباطن لا تعود إلى تغيرات في حجم الطلبات لأنها تتميز بالمدى الطويل ونظرا لتخصص المقاول من الباطن فإنه عادة ما يكون في مركز قوة. وللإشارة فإن هذا النوع هو الذي بدأ يعرف انتشارا كبيرا في الأوساط الصناعية.¹

ثانيا: أنواع المناولة الصناعية حسب المدة ².

في هذا النوع يتم التصنيف على أساس مدة المناولة وتنقسم إلى:

1-مناولة ظرفية (سببية)

في هذا النوع نجد أن المؤسسة التي تعطي الأوامر تقوم بالإنتاج عن طريق إمكانياتها الداخلية ولكن لأسباب عابرة وظرفية تلجأ إلى المناولة في تنفيذ جزء من العملية الإنتاجية.

2-مناولة هيكلية (دائمة)

هذا النوع يتم اللجوء إليه خاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات المعقدة، لذا تكون العلاقة بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمناول طويلة المدى وأحيانا دائمة.

ثالثا: أنواع المناولة حسب تفويض العمل

إن تفويض عمل أو مهمة المناولة يمكن أن يبدأ من مجرد عمل حسب الطريقة التي تحددها المؤسسة التي تعطي الأوامر لجزء بسيط من العملية الإنتاجية، في هذه الحالة المؤسسة التي تعطي الأوامر تقدم المادة الأولية وكذلك المعدات للمؤسسة المناولة، كما يمكن أن يكون تفويض كلي لإنتاج منتج معقد.

¹ غربي سامية، المرجع السابق.

² مقال منشور ل: علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب بعنوان: "المناولة الصناعية الخيار الاستراتيجي الهام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

بالإضافة الى ذلك يمكن إدراج أنواع أخرى لاستراتيجية المناوأة من الباطن، ولكن الأساس الذي تصنف على أساسه في هذه الحالة هو الصفة التي يمكن أن تتصف بها هذه الاستراتيجية.

رابعاً: المناوأة حسب محل التطبيق

1-مناوأة جمهورية: المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة المناوأة يتواجدان في منطقة واحدة لدولة واحدة، مثلاً: المؤسسات المحاذية للمؤسسات الكبرى.

2-مناوأة وطنية: المؤسسة تنتمي إلى دولة واحدة.

3-مناوأة دولية: المؤسسة تنتمي إلى دولتين مختلفتين، والمناوأة عادة ما يكون فرع تابع للمؤسسة الأم وهي التي تعطي له الأوامر.

خامساً: مناوأة حسب درجة تعقد العلاقات

1-مناوأة بسيطة: هناك علاقة مباشرة بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة المناوأة.

2-مناوأة متدرجة: في هذه الحالة يوجد تدرج في المناولين، ويكون ذلك حسب أهميتهم مثلاً في اليابان المناوأة تأخذ شكل هرمي على رأسه المؤسسات التي تعطي الأوامر، وتكون عادة مؤسسات كبيرة تتبعها المؤسسات المناوأة ذات المستوى الأول، وتكون عادة مؤسسات متوسطة بدورها تتبعها مؤسسات مناوأة بمستويات أقل¹.

سادساً: مناوأة حسب الموضوع

1-مناوأة صناعية: تتعلق المناوأة بسلع مادية، مثلاً مناوأة قطع غيار خاصة بالصناعة الميكانيكية.

2-مناوأة الخدمات: تتعلق المناوأة هنا بأشياء غير مادية، مثلاً: الصيانة وغيرها .

المطلب الثاني: المناوأة الصناعية ودورها في تنمية اقتصاد المؤسسات

أصبح الوعي بأهمية دور المناوأة في تحقيق التنمية الصناعية في تزايد كبير لدى الجهات المعنية في الجزائر. وقد انطلقت التجربة الجزائرية في مجال المناوأة الصناعية مع مطلع التسعينيات بالتعاون مع منظمة اليونيدو باعتبارها الوكالة المنفذة لبرنامج الإنماء للأمم المتحدة الذي يتولى جانب التمويل

¹ عبد الرحمن بن جدو، المرجع السابق

الفرع الأول: ابعاد ودوافع استراتيجية المناولة الصناعية

برهنت الوقائع الصناعية على أهمية المناولة التي أصبحت تشكل أهم ابرز الاستراتيجيات الحديثة وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية الصناعية بجميع البلدان المتقدمة. فقد مكنت المؤسسات التي أخذت بهذا السبيل على¹:

- ✓ تنظيم النشاط.
- ✓ تحقيق التخصص.
- ✓ تقسيم العمل.
- ✓ الحد من النفقات.
- ✓ زيادة الكفاءة.
- ✓ وتعظيم المكاسب.
- ✓ رفع القدرة التنافسية.

فقد أصبحت تمثل نسب مهمة من الإنتاج الصناعي في البلدان المتقدمة، تزيد على 15% في الاتحاد الأوروبي و35% في الولايات المتحدة الأمريكية، و56% في اليابان

هذا ويعتبر نظام المناولة من أهم الأساليب التي تعمل الدولة على انتشاره وخلق قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الصناعية من خلال: تعزيز الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأساسية الكبيرة .

إن المختصين يثبتون في الوقت الراهن مدى أهمية استراتيجية المناولة وذلك بعد ملاحظة تزايد الانتشار المستمر لهذه الاستراتيجية بكل أنواعها، سواء تعلق الأمر بقطاع إنتاجي أو خدمي وهناك قطاعات أكثر تقبلا لتبني هذه الاستراتيجية من غيرها، فالتطورات التكنولوجية تدفع بالمؤسسات إلى المناولة باتجاه المؤسسات الأكثر تخصصا منها، هذه الأخيرة التي يمكن أن تتلقى طلبيات من عدة مؤسسات، الشيء الذي يجعلها الأثر كفاءة في ميدانها.

فقبل اتخاذ القرار على المؤسسة أن تقيس أولا فعاليتها وكذلك فعالية المناولين المحتملين لكي تتمكن من المقارنة، لذا يجب طرح جملة من الأسئلة وأهمها:

¹ طلعت بن ظافر، الدليل في المناولة الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، الطبعة الأولى، 2000 ،

- هل المؤسسة تحقق وفورات إذا لجأت إلى المناولة ؟
- في حالة تنفيذ المناولة ، هل ستقدم المؤسسة المنتج / الخدمة الأفضل ؟
- هل يحترم المناول كل توجيهات المؤسسة التي تعطي الأوامر ؟
- في حالة تنفيذ هذه الاستراتيجية، هل ستصبح علاقة المؤسسة التي تعطي الأوامر بالمؤسسة المناولة علاقة تبعية ؟ أم هناك عدد كافي من المناولين مما يسمح لها بتفادي هذا الخطر ؟
- ما هو تأثير استراتيجية المناولة على المستخدمين ؟

بالإضافة الى ذلك نجد أن المؤسسة مطالبة كذلك بمراجعة الوضع المالي للمناول والنظر في طريقة تسييره وقدرته على الابتكار، وكذلك كيفية تنسيق العلاقات والعمليات بينها، وأفضل عمليات المناولة والمقصود الأكثرها نجاحا هي التي تتميز بالسهولة في التنفيذ أي إمكانية قياس الأداء ودرجة تعقد العمليات بها تكون الأدنى، فالمؤسسات بلجؤها إلى المناولة عليها أن تحقق ميزة تنافسية، سواء فيما يتعلق بالتكاليف أو بالتنوع أو بالتميز مع الاحتفاظ بالاستقلالية.

أولا: أبعاد اتخاذ القرار الاقتصادي

إذا المنطلق في اتخاذ القرار الاقتصادي بالدرجة الأولى ولأنه قرار يحكم مصير المؤسسة، فله عدة أبعاد أهمها بعدين أساسيين: بعد عملي، وبعد استراتيجي.

1-البعد العملي

حيث نجد أن قرار المناولة يعبر عن التزام المؤسسة في المدى القصير، وهي عادة مناولة عرضية ويمكن لمسؤولي وحدات الإنتاج اتخاذ القرار اعتمادا على الميزانية، وذلك بعد التأكد من أن ما قد تنتجه يكلفها أكثر مما قد تقاوله من الباطن.

2-البعد الاستراتيجي

هذا البعد يتعلق بالأهداف طويلة الأجل والتي ترتبط بالسياسة العامة للمؤسسة، وفي هذه الحالة تكون المناولة هيكلية تغطي حاجة المؤسسة من ناحية القدرة أو من ناحية التخصص (مناولة لكميات كبيرة أو مناولة تتعلق بمنتج خاص)، فالقرار هنا على درجة من الأهمية تجعل متخذه في درجات اعلي من المسؤولية (المديرية العامة)، لأن مديرية المؤسسة تحدد الأهداف وتحدد الوسائل التي تحقق هذه الأهداف، وكذلك الأطراف المناسبة للوصول إليها.

ثانياً: دوافع انتاج استراتيجية المناولة

ومهما كان البعد الذي ترتكز عليه المؤسسة لاتخاذ القرار فهي حتما ستعتمد على دوافع توجهها كي يكون اختيارها مناسباً.

1-دافع اقتصادي

إن المؤسسة التي تعطي الأوامر تتبنى استراتيجية المناولة في الحالات التالية:

إن لم تكن لها موارد مالية لتحقيق الاستثمارات، وإذا كانت تلك الاستثمارات تمثل جزء قليل من المردودية مقارنة بأهميته، وبالتالي فالمؤسسة التي تعطي الأوامر يمكن أن تزيد إنتاجها دون زيادة تكاليفها الثابتة.

من اجل تفادي بعض المخاطر المتعلقة بالجودة، فالمؤسسة التي تعطي الأوامر يمكن أن تملي عدة شروط في إطار عقد بينها وبين المؤسسة المقاول من الباطن، أكثر من فرضها كل تلك الشروط في وحداتها الداخلية، لان هذا يكلفها مبالغ أكثر.

إذا لم تلجأ المؤسسة لهذه الاستراتيجية فإنها ستكون ملزمة بدفع مقابل المواد الأولية وخاصة أجور العمال في أوقات محددة، لكن في حالة المقاول من الباطن فإنها قد تتفق ودائماً في إطار عقد، على الدفع خلال فترة تتراوح عادة ما بين 60 الى 90 يوماً بدءاً من تاريخ التسليم.

-التخفيف من تكاليف التخزين.

-تمتكن المؤسسة من تجاوز مشكلة عدم القدرة على تلبية مل طلب السوق.

-تعتبر المقاول من الباطن عامل مساعد على التكيف مع المستجدات والتغيرات لأن هيكل المؤسسة يصبح اقل تعقيداً وأكثر مرونة.

2-دافع تكنولوجي

لقد أصبح الأمر واقعاً أن المؤسسات التي تتبنى استراتيجية المناولة نجحت ولو في هذا الجانب: الجانب التكنولوجي، لأن الاتصال الدائم والمستمر بينها وبين شركائها (المتعاملين معها) يسمح بـ¹

- افتتاح أكثر على المحيط الخارجي.

- إعداد المؤسسة كي تكون في وضعية ارتباط مع واقع المحيط المتجدد باستمرار وبالتالي يفرض عليها التماشي مع الأفكار الجديدة.

¹ نور الدين بويقوب، مرجع سابق.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المناولة الصناعية خاصة تمثل "نقطة نوعية" للتقدم التكنولوجي والتقني فالمؤسسات الكبيرة تنقل مهاراتها (**Savoir faire**) إلى المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (**PME/PMI**) هذه الأخيرة التي تستغل ذلك وهذا ما يساعد على تطوير كل النسيج الصناعي.

3-دافع استراتيجي:

نجد أن المؤسسة التي تطبق المناولة والتي تعطي الأوامر تتمكن من المواجهة التقنية للمنافس ويدخل مصطلح منافسة يدخل مصطلح استراتيجية. فلا يمكن النظر إلى المناولة على أنها مجرد عملية أو إجراء عرضي لتغطية حالة طارئة، فالمحور الأساسي للاستراتيجية قد يكون النمو أو اختراق السوق أو التنوع في المنتج أو المردودية في رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار تخصيص الموارد اللازمة، وذلك في ظل مستقبل غير معروف، وهنا يجب أن يكون القرار استراتيجيا، فالمؤسسات الكبرى تملك دائما فرصا للاستثمار والتي لا يمكن أن تحققها لوحدها، فتغيرات السوق والتغيرات والتطورات التقنية وكذلك طرق التسيير تفتح أفقا وفرصا جديدة للاستثمار، إن هذا الفرق بين ما هو موجود وما ترغب في تحقيقه قد وضع للمؤسسة حولا للاختيار.

فنتعد وتنوع الوظائف المتجمعة في مؤسسة واحدة قد يجعل هذا المشكل أكثر حدة وتعقيدا، لذا تجد نفسها مجبرة على أن تقوم بكل تلك الوظائف وربما إضافة أخرى تفتضيها التطورات كالبحت والتطوير، التسويق... الخ وإذا ما سلمنا بأن كل الوظائف داخل المؤسسة ضرورية ومكاملة لبعضها البعض، فإن هذا لا يعني بالضرورة تواجدها داخل المؤسسة أو بالأحرى انتمائها إلى كيان مؤسسة واحدة، وهنا يظهر البديل وهو مناولة للوظائف التي لا تعتبر استراتيجية ضمن ميادين نشاط المؤسسة وتفويضها إلى مؤسسات قد تكون متخصصة وقد تكون قادرة على تلبية الطلب والنوعية.

إن القرار هنا يعتبر استراتيجيا إذا كانت الأهداف المرسومة تدخل في إطار السياسة العامة للمؤسسة، إذا هذا القرار يحدد مستقبل المؤسسة وليس من السهل التراجع عنه، كما يكون هذا القرار استراتيجيا إذا تعلق الأمر بمقاولة من الباطن هيكلية تندرج في إطار القدرة أو التخصص.

بعد اتخاذ القرار واختيار المؤسسة المناول، العلاقة بين الأطراف تأخذ طابعا رسميا من خلال إبرام عقد بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة التي تتلقاها.

الفرع الثاني: أهمية استراتيجية المناولة الصناعية في تنمية دور المؤسسات

تتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:

– تقوم المنشآت الصغيرة بإنتاج كميات من المكونات أو الأجزاء الوسيطة حسب طلبات التعاقد بتكلفة أقل وجودة أعلى عما إذا تم إنتاجها في الشركات الكبيرة (الأم).

– يساعد هذا النظام على تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق – كما يساعد علي الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية بما يعظم قدراتها على تصدير منتجاتها ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

– تستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الشركة الأم في ظل نظام التعاقد من الباطن بالحصول علي التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة.

– يساعد نظام المناولة الصناعية على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانيات التصنيعية خاصة في المعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات المحلية محل الواردات.

– الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والتصرف الدقيق والحكم في وسائل إنتاجها،

– تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي،

– تساهم بشكل غير مباشر في تشغيل العمالة الوطنية وتقليص نسب البطالة وبالتالي رفع مستوى الدخل ورفاهية المواطن.

– دعم النسيج الصناعي المحلي وتشجيع المؤسسات الصناعية على التخصص في مجال التقنيات الحديثة، ويكون بذلك توزيع العمل بين المؤسسات الصناعية أكثر إحكاما، وتوازنا وتساعد الجودة العالية في الإنتاج والسرعة في الانجاز على مواكبة التطور العالمي والمنافسة الدولية.

– تساعد في الحد من نزيف العملات الصعبة الذي يستخدم في استجلاب منتجات من الخارج تنتج محليا أو يمكن إنتاجها محليا بجودة عالية

خاتمة:

تلعب المناولة الصناعية دورا مهما في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتصرف الدقيق والحكم في وسائل إنتاجها، كما تلعب دورا أساسيا في تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما تساهم بشكل غير مباشر في تشغيل العمالة الوطنية وتقليص نسب البطالة وبالتالي رفع مستوى الدخل ورفاهية المواطن.

يمكن القول أن التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة يبقى الأمل الذي من دونه قد تظل المشروعات الصغيرة تدور في حلقة مفرغة حيث أن قيامها بدور الصناعات المغذية يضمن لها تسويق منتجاتها واستمراريتها . ومن أهم الآليات المتبعة لتنظيم وتحقيق التكامل بين المشروعات هي آلية المناولة الصناعية.

ومن النتائج المتوصل اليه هي كالآتي:

- يشكل نشاط المناولة محورا أساسيا من استراتيجيات المنشآت الصناعية في الدول الصناعية المتقدمة التي تمكنت بواسطة هذا الأسلوب من تنمية وتطوير منتجاتها.

-أثبتت استراتيجية المناولة مساهمتها في تحسين و تطوير القدرات الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية، و مساهمتها الفعالة في تكثيف النسيج الصناعي، و كذا رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال تخفيض نسبة البطالة و زيادة فرض التشغيل، و بالتالي تحقيق تنمية اقتصادية تسمح بالاندماج شيئا فشيئا في الاقتصاد العالمي

-لجوء معظم الجمعيات الصناعية الوطنية الى مؤسسات مناولة أجنبية على حساب المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين بحجة النقص في الاحترافية والصرامة و التحكم في النوعية أو نقص المعلومات .

-ضعف اهتمام المتعاملين الجزائريين بقطاع المناولة، واتجاههم الى الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى تعرف حاليا "اكتظاظا كبيرا" مثل الصناعات الغذائية رغم أن الفرص المتاحة بقطاعات عدة في مقدمتها قطاع الطاقة والصلب والصناعات الميكانيكية وقطاع البناء وأخيرا الصناعات الغذائية.

-تتجه الجزائر الى توسيع رقعة المناولة الصناعية من خلال برنامج عملي للتطوير يكفل تحقيق الانسجام في عملية تصنيع السلع التجهيزية والسلع التحويلية، ما يشكل تحولا لمساري التنمية والاندماج الاقتصادي.

وبناءً على هذه النتائج المقدمة نصل الى عرض بعض التوصيات الآتية:

- ضرورة قيام الشركات الكبيرة الجزائرية بدور فعال في تنمية المناولة الصناعية الوطنية والحد من الاعتماد على المناولة الخارجية خدمة لمصالحها وقدراتها التنافسية بصفة عامة والمساهمة في التنمية بصفة خاصة.

- يجب وضع استراتيجية وطنية واضحة المعالم بمشاركة كل الفاعلين الوطنيين مثل الجامعة والبنوك والإدارة لرسم معالم أساسية توضح أهداف المناولة .

- التسريع في رفع العراقيل البيروقراطية وتقديم التسهيلات لإنشاء نسيج مناولة يضمن توفير الملايين من مناصب العمل.

- ضرورة تحسيس الأوساط الصناعية بالفعاليات والأنشطة التي تقام في مجال المناولة الصناعية، على الصعيد المحلي والخارجي للتعرف أكثر على هذا الأسلوب والاستفادة منه في تعزيز مكائنها في الأسواق الداخلية والخارجية والتركيز في هذا المجال على المعارض والندوات والدورات التدريبية.

أولاً: النصوص القانونية

- القانون المدني الجزائري الصادر بالأمر 58/75 المؤرخ في 26/09/1958 المعدل والمتمم بالقانون 05/07 المؤرخ في 13/05/2007 (ج ر 31)..
- قانون رقم 25/88 المؤرخ في 19.07.1988 المتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص.
- قانون 18/01 المؤرخ في 12/12/2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مرسوم رئاسي رقم 301/03 المؤرخ في 11/09/2003 يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي 250/02 المؤرخ في 24/07/2002 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية (ج ر 55).
- قانون 247/15 المؤرخ في 16/09/2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام (ج ر 50 لسنة 2015).

ثانياً: الكتب

- طلعت بن ظافر، الدليل في المناولة الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، الطبعة الأولى، 2000.
- العايب عزبوز، دور التشريعات في تنمية المناولة الصناعية، المؤتمر العربي لأول للمناولة الصناعية، الجزائر 2006.

ثالثاً: البحوث والرسائل

- ليليا بن منصور، وفاء سعدي، مقال بعنوان: " سبل ترقية المناولة الصناعية في الجزائر على ضوء تجارب الدول المتقدمة، مجلة الاقتصاد الصناعي، عدد 12(3)، جوان 2017.
- مقال منشور ل: علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب بعنوان: " المناولة الصناعية الخيار الاستراتيجي الهام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة قاصدي مرباح، ورفقة.
- غربي ساهية، المقابلة من الباطن كاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003/2004.

رابعاً: المؤتمرات

- رفيق الأشقر، حول استراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006.
- آيت زيان كمال، المناولة الصناعية كعامل استراتيجي لتفعيل التنمية الصناعية في المنطقة العربية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006.
- عبد الرحمن بن جدو، واقع ومستقبل المناولة الصناعية في المنطقة العربية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006.
- نور الدين بوعقوب، المناولة الصناعية، التجربة المغربية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر 2006.
- طاهر سليم، استراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية، المؤتمر العربي لأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006.